



نقابة المحامين
بيروت

الجمعية العامة العادية
٢١ تشرين الثاني ٢٠١٠

بيان نقيب المحامين
أمل فايز حدّاد

مقدمة:

قبل أن أفق لساعاتٍ، في ردهة قصر العدل، أخاطب الزميلات في فُسحاتها والزملاء، في مناسبة إنعقاد الجمعية العادية بتاريخ الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني للعام ٢٠١٠، إختليتُ في محراب الضمير ثلاثمائة وخمسة وستين مرةً أسترجعُ ما مرَّ في خلال يومي من صعوباتٍ وعثراتٍ أو من مآثرٍ ومكرماتٍ، وازنةً، بقسطاس الصيدلي، كلَّ ما بَدَرَ وظَهَرَ من قولٍ لي أو عملٍ، رائزةً، بدقةٍ محاسبيةٍ وإفراطٍ ذمّةً، ما أنجزتُ وما أنا عازمةٌ على إنجازهِ، مُطَرِّحةً كلَّ تهاونٍ، مستبعدةً كلَّ إرجاءٍ، نابذةً كلَّ ترددٍ، رافضةً كلَّ تهرُّبٍ، مزدريّةً كلَّ تعبٍ، مشتاقّةً إلى كلِّ صنيعٍ، مستهامةً بكلِّ رفعةٍ، متسلحةً بكلِّ همّةٍ، صابيةً إلى ما يُراكمُ على جبين نقابة المحامين أمجاداً ومآثرٍ، ويضفرُّ على هامتها هالةً من وقارٍ وحُزْمَةٍ من زخمٍ وإكليلًا من ثباتٍ وغارٍ، موطنّةً نفسي، في كلِّ يومٍ، على أن أتجاوز في الغد ما قد أنجزته في البارحة، وإذا العام الذي أُقدِّمُ لكم، اليوم، حساباً عنه، يَزْخُرُ بالنشاط والعطاء والإقدام والتضحية وإعلاء شأنِ نقابتنا والمضيّ بها إلى مطارح العلى بين رصيفاتها المجليات في عالم المحاماة إستكمالاً لما أرساه كبارنا النقباء، وحلّمتُ به أجيالُ الزملاء، ورصّفتُ لبنايهِ مجالسُ النقابة تتتالي منذ تسعين عاماً.

هلمّوا، الآن، أيها الزملاء والزميلات، نستعيد معاً بعضَ عناوين الفلاح والكفاح على مدى العام المنصرم:

أولاً - في نشاط وأعمال وقرارات مجلس النقابة

إستمر مجلس النقابة في عقد الإجتماعات الأسبوعية والدورية والإستثنائية، حيث كان المجلس، برئاسة النقيب ومشاركة الأعضاء يبحث الأمور النقابية ويتابع شؤون المحامين وقضاياهم ويتخذ القرارات المناسبة التي تؤمن مصلحتهم وتحفظ كرامتهم.

فضلاً عن ذلك، لم يتوان المجلس عن إتخاذ المواقف المناسبة في الحقل العام والشؤون الوطنية والتي ترسخ دور نقابة المحامين في قيادة الرأي في لبنان والإلتزام بالدفاع عن الحريات العامة وحقوق المواطن الأساسية.

وقد حرص مجلس النقابة على إرساء قواعد عمله في كل ذلك على الأسس المستوحاة من قناعته وتوجيهكم ومصلحة المحامين العليا.

ثانياً - في العمل الإداري

مع إطراد عدد المحامين، تزداد المعاملات الواردة الى ديوان النقابة وأجهزتها كل سنة، وقد بلغت هذه السنة ولغاية ٩/١١/٢٠١٠، ٣٩١٩/ ثلاثة آلاف وتسعمائة وتسع عشرة معاملة.

وهي تتوزع بين عرائض (٢٧٠)، وأذونات بالتوكل بدعوى مدنية (٤٨١)، وأذونات بالتوكل بدعوى جزائية (١٦٠)، وأذونات لقبول وكالة كان أحد الزملاء وكيلاً فيها (٤٩)، وأذونات لإقامة دعوى أتعاب (١٤٦)، وأذونات ملاحقة (١٠٤)، وطلبات تسجيل مكتب والكشف عليه (١٢٣)، وطلبات إعادة كشف على مكتب (٧٥)، وشكاوى محام ضد محام (٧٨)، ودعاوى أتعاب (٦٥)، وطلبات حجز إحتياطي (١٢)، وإعتراضات على قرار النقيب (٢٢)، وطلبات قيد في جدول المحامين المتدرجين (٨٤)، وطلبات نقل تدرج من مكتب إلى مكتب (٢٢٣)، وطلبات نقل قيد إلى الجدول العام (١٣٧).

ويتم توزيع المعاملات كافة وفقاً للصلاحيات لدراستها والبت بها. وقد قام الجهازان الإداري والمالي على عادتهما بالجهد الكبير من أجل إنجاز وتسيير تلك المعاملات.

ثالثاً - في متابعة الإهتمام بأمور وشجون الزملاء المحامين

وتسهيل ممارستهم:

يدرك المجلس ان ممارسة المهنة عن طريق معالجة مشاكل الناس والدفاع عنهم وإلتزام المخاصمات القانونية، لا بدّ لها في غالب الأحيان من إثارة المجادلات؛ لذلك تقتضي دوماً حماية حرية وكرامة المحامي فيها حتى يستطيع الإنصراف بكل ما أوتيته من قوة للدفاع عن المصالح المشروعة الموكولة إليه في سياق من رعاية آداب المهنة وأخلاقيها.

وقد حرص مجلسكم بدون هوادة على توفير العناية الكبرى لتسهيل ممارسة المحامي أو لحماية نشاطه من كل ما قد يؤول إلى الحد من العزم المصاحب له ولتمهيد العقبات والعوائق التي قد تقف حائلاً دون الإنطلاقة الكاملة في الدفاع والتحرك المشروع، وذلك سواء في قصر العدل أم في علاقاته بالدوائر والمراجع الرسمية والإدارات العامة. وقد أدلى مجلسكم تجاه نص الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من قانون المحاماة بمواقف مستمرة تصون حق المجلس في تقدير الأفعال التي تؤلف ملاحقتها خرقاً لحرية ممارسة المحامي للمهنة وفي حجب الإذن بالملاحقة في المجالات التي تمس هذه الحرية، وذلك دون أن يتردد في تسهيل مهمة القضاء بالنسبة إلى كل عمل يبدو فيه المحامي مسؤولاً.

ولا حاجة للتتويه بالجهد الدائب الذي بذله أعضاء مجلس النقابة ومن عهد إليه بمهمة إعانة كل زميل صارت دعوته أمام القضاء الجزائي، وما لقيه الزملاء دوماً في هذا المجال من الوجود الملموس، ومن التلبية النقابية الدائمة بحيث كان مجلس النقابة في حالة تأهب لمد المحامي بالمؤازرة المحققة.

وأن هذا الحرص على صيانة حرية نشاط المحامي في الأصول المتصلة بممارسته للمهنة قد لاقت لدى قضاة النيابة العامة والتحقيق التلبية المنتظرة التي حملتهم على إستمزاز رأي النقيب والمجلس باستمرار إذا ما أبدى المحامي إعتراضاً متصلاً بمهنته في معرض مثوله أمامهم. ولا بد من التسجيل أن فضل هذا التفاهم العميق في إحترام وصيانة حرية المحامي يعود إلى وحدة الغايات التي تجمع بين أسرتي القضاء والمحاماة.

رابعاً - في رفع المستوى المهني: تعديل وتطبيق نظام الإختبارات

للإنتساب إلى النقابة والنقل إلى الجدول العام

ما أن تسلمت مهامى حتى ساورنى يقين أن تطبيق نظام الإختبارات وفقاً لأحكام المادتين ١٩ و ٤٣ من النظام الداخلى بعد مدة من الزمن، فيه ثغرات يجب أن تعالج بحيث يجري تعديلها لما يؤمن أكثر الغاية التي من أجلها وضعت هذه الإختبارات تعويضاً عن عدم تطبيق نظام الشهادة المؤهلة.

وبعد التداول والمناقشة، أصدر مجلس النقابة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٥ قراراً بتعديل المادتين المذكورتين لرفع المستوى المهني وتمكين أصحاب الكفاية المؤهلين وحدهم لحمل رسالة الدفاع عن حقوق الناس وحررياتهم. وقد تضمن هذا التعديل، فيما تضمن، تعيين دورة واحدة في السنة لكل من الإختبارين، الإنتساب إلى النقابة والنقل إلى الجدول العام، مع إمكانية المجلس عند الإقتضاء إجراء دورة أخرى أو أكثر.

وإن التعديلات تتعلق أيضاً ب مواد الإختبارين الشفهي والخطي وبالغاء علامة الشفهي في إختبار النقل إلى الجدول العام.

وقد جرى تطبيق هذا النظام الجديد بصورة فاعلة بحيث بدأ يعطى ثماره لجهة الكفاية والأهلية والمناقبية المهنية التي يجب ان يتمتع بها كل طالب تدرج وكل محام ممارس.

ففي دورة التدرج للعام ٢٠١٠، بلغ عدد المرشحين المقبولين ٣٤٩/ ثلاثماية وتسعة وأربعين مرشحاً، أعلن فوز ٧٨/ ثمانية وسبعين مرشحاً.

أما في دورة النقل إلى الجدول العام للعام ٢٠١٠، فقد بلغ عدد المرشحين ١٤٧ مئة وسبعة وأربعين طالب إنتقال إلى الجدول العام، نجح منهم ٩٧ سبعة وتسعون، وقرر المجلس تمديد مدة تدرج الخمسين الباقيين، إضافة إلى السبعة والثلاثين الذين لم يجتازوا الإختبار الشفهي ولم يشتركوا بالتالي في الإختبار الخطي، وذلك لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١.

وقد ترأست النقابية شخصياً لجنة إختبارات التدرج بعد الظهر في حين أن النقيب الأستاذ ريمون عيد كلف برئاستها خلال فترات قبل الظهر، أما بالنسبة للجنة إختبارات النقل إلى الجدول العام فقد ترأسها النقابية.

ولا بدّ لي، بهذا الصدد، أن أوجه الشكر والتقدير إلى النقيب الأستاذ ريمون عيد الذي كان له دور بارز في إرساء وتطوير عملية الإختبارات وإلى مقرر التدرج الأستاذ جورج بارود ومقرر الجدول العام الأستاذ اندره شدياق وإلى كل من أسهم في إنجاح هذه الإختبارات.

هذا، إلى جانب إهتمام النقابة بتشجيع اشتراك المحامين في الندوات القانونية، وورش العمل التدريبية، وفي دورات تعليم اللغات الأجنبية، وخاصة اللغتين الفرنسية والإنجليزية وكذلك في دورات المعلوماتية وسواها من الدورات المنظمة والمعقودة جميعها في مركز النقابة.

وقد إنتسب الكثير من الزملاء إلى هذه الدورات وشاركوا فيها، مما يساعد على رفع مستواهم المهني واللغوي والقانوني.

ملاحظة: النص الحرفي للمادتين ١٩ و ٤٣ المعدلتين من النظام الداخلي مدرج في عدد مجلة العدل الأول للعام ٢٠١٠ ص ٨٤ من قسم "أخبار النقابة".

خامساً - في معهد المحاماة

باشر معهد المحاماة نشاطه منذ إنشائه بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٩، في عهد النقيب الأستاذ رمزي جريج نشاطه بتنظيم ورش التدريب والتمرين الإلزاميين للمحامين المتدرّجين لتأهيلهم تمهيداً لإنتقالهم إلى الجدول العام. وقد استمر بهذا النشاط وإضطلع بمهمة التدريب والتأهيل نخبة من المحاضرين والأساتذة الإخصائيين بينهم اعضاء من مجلس النقابة.

وشملت مواد هذه الورش قانون تنظيم المهنة وآدابها، الخطابة القضائية، أصول المحاكمات المدنية والجزائية والإدارية، والعقود والشركات على أنواعها والقوانين الضرائبية والمالية...

وكانت للنقابة، فضلاً عن كلمتها في إفتتاح دورة المعهد بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٠، إشراف دؤوب وتوجيه حثيث، كما كان لكلمتها وقع طيب في نفوس الحاضرين، ومنه قولها:

" إنما التدرج هو إعداد للممارسة الفعلية لمهنة المحاماة، والدخول في معهد جامع تعليمياً وتوجيهياً وممارسةً وصقلاً وإكتساباً للمواهب والكفاءات... "

سادساً- في محاضرات التدرج:

من البديهي أن يولي مجلس النقابة قضايا المتدرجين، ولاسيما محاضرات التدرج، في جملة المشاغل والمهام، عناية خاصة، لأنه يرى في المتدرجين محامي المستقبل، ولقد سعينا هذه السنة، من خلال محاضرات التدرج، إلى وضع المحامي في جو رسالته وذلك بالتنسيق مع رئيس محاضرات التدرج الأستاذ فريد خوري.

بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٨ افتتحت محاضرات التدرج للعام ٢٠١٠ باحتفال حاشد ترأسته نقيبة المحامين وشارك فيه كل من وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار والرئيس الأول لمجلس القضاء الأعلى القاضي غالب غانم، بحضور كامل أعضاء مجلس النقابة. أكدت فيه النقيبة " ان افتتاحنا لمحاضرات التدرج على هذا النحو يعبر عن رغبة في ان نكون جميعاً، قضاة ومحامين، خداماً لمجد القانون وصناعاً له."

وتوجهت ببناء إلى الأساتذة المتدرجين ان "... اجعلوا كلمتكم صريحة، جريئة، مدوية...صونوا الحرية كما صانها الله، حافظوا على قيمتها الإنسانية... كونوا بصيرة، ساعة الأمر بعد نظر، وسمعاً ساعة الضرورة اصغاء، وعقلاً يوم المشكلة في محتدم... وكونوا كل هذا يوم المعني الكرامات..."

ولقد اهتم المجلس، وخاصة رئيس محاضرات التدرج، الأستاذ فريد خوري، بكل جدارة وتصميم، بتنظيم محاضرات دورية، علمية، نظرية وتطبيقية، بالإضافة إلى الندوات والمؤتمرات المتخصصة التي كانت تُنظم ويشترك فيها المتدرجون. وقد بلغ عدد محاضرات التدرج لهذه السنة خمسة وثلاثين محاضرة.

ونحن بصدد تنظيم محاكمة صورية يشترك فيها عدد من المحامين المتدرجين بإشراف لجنة من كبار المحامين الأخصائيين في القانون الجزائي. وقد عين رئيس المحاضرات تاريخ ٢٠١٠/١٢/١١ موعداً لإجراء هذه المحاكمة في قاعة الاحتفالات الكبرى في بيروت المحامي.

وإن مجمل هذه المحاضرات محفوظ نسخ عنها في مكتبة النقابة. وقد اتخذ مجلس النقابة قراراً بجمعها وتجليدها لكي تحفظ في المكتبة وتكون بمتناول جميع الزملاء.

وبالمناسبة، أوجه تحية الى جميع الزملاء المتدرجين وأحثهم على
المضي قدماً في مدرسة المحاماة. فالدرس فيها متواصل، والتعليم دائم...
أولها تدرج... وآخرها تدرج... وقديماً قيل : القانون بحر لا شاطئ له.

سابعاً - في الضمان الصحي بواسطة نظام الإستشفاء للمحامين وعائلاتهم وموظفيهم

هذا الاستحقاق السنوي المتعلق بموضوع الضمان الصحي هو أبعد
من عقد توقعه النقابة بكل مسؤولية. هو أمانة حملها مجلسكم بغية توسيع
نطاق الخدمات الصحية والإستشفائية داخل المستشفى وخارجها بحيث يكون
المحامي مطمئناً إلى غده.

ومن أجل ذلك، وبعد اجراء استدرج العروض عبر النشر في جرائد
محلية، وتقديم اربع شركات عروضاً، وفضّها في مجلس النقابة بحضور
ممثلين عن تلك الشركات الأربع، ومناقشتها، وتخفيض الأسعار، وتحسين
التقديمات، قرر مجلسكم التعاقد مع " شركة ميدغلف " لتغطية التأمين
الإستشفائي للعام ٢٠١٠-٢٠١١ نتيجة تقديمها أدنى الأسعار وأفضل
التقديمات.

وقد تحققت نتائج ملموسة لمصلحة المحامين وأفراد عائلاتهم
وأقربائهم والموظفين العاملين لديهم، كلها مفصلة في بيان أصدرته النقابة
بهذا الصدد، هو منشور بكامله في العدد الثاني من مجلة العدل للعام ٢٠١٠،
صفحة ٣ من قسم " أخبار النقابة ".

وإن هذا البيان، كما دفترا الشروط للذين وزعا في حينه على
الزملاء في جميع مراكز النقابة، يظهران بشكل ملحوظ سائر التحسينات التي
أدخلت على عقد التأمين لجهة الأسعار كما لجهة التقديمات، وكل ما تم
تحقيقه لمصلحة المحامين وذويهم.

وان المجلس يتابع جهوده لتوسيع نطاق التقديمات الصحية والطبية
والإجتماعية وما زال يتابع درس إمكانية إنشاء صندوق تعاضد ذاتي، أو
إحياء الصندوق التعاوني وإمكانية إدارته من قبل شخص ثالث أخصائي
بالتأمين (TPA Third Party Administrator) وإنه يحرص ساهراً على
مصالح النقابة والزملاء المحامين بكل تفان وإخلاص.

يولي مجلس النقابة إهتمامه الدائم بالتعاطي مع شركة التأمين المذكورة لتسهيل طلبات المحامين المحققة، التي يُصار الى معالجتها يومياً من قبل النقبية وخاصة من قبل عضو مجلس النقابة المسؤول عن التأمين الصحي الاستاذ حسين زبيب.

ثامناً - في زيادة قيمة منحة الوفاة

إستمر مجلس النقابة في دراسة كل طلب يتعلق بمنحة الوفاة المقدمة من ورثة المحامي أو المستفيدين منها. وقد قرر مجلس النقابة رفع قيمة هذه المنحة من خمسة عشر مليون ليرة لبنانية إلى عشرين مليون ليرة لبنانية إبتداء من ٢٠١٠/٧/١٦. هذا وقد قدم المجلس خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/٩/٣٠، ٢٨ ثمانية وعشرين منحة، بما يوازي /٤٢٠.٧٥٠.٠٠٠/ ل.ل. اربعمائة وعشرين مليون وسبعماية وخمسين الف ليرة لبنانية.

تاسعاً - في إقرار منحتي الزواج والولادة:

إننا نسعى جميعاً الى تحقيق أحلام مهنية، ولدينا رغبة في تطوير نطاق الخدمات الإجتماعية التي تقدمها النقابة والتي كانت في الماضي تحصل ضمن نطاق الصندوق التعاوني، الذي أنشئ بالقانون رقم ٦٦/٥٨، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يشرف عليه مجلس النقابة.

ان النظام الداخلي للصندوق التعاوني المصدق عليه من وزير العدل في ١٩٨٦/١/١٣ والمعدل بالقرار رقم ١٩٧٢/١١/٢، نص في باب المنافع والخدمات (الباب الثالث- الفصل الأول- المادة ٣٠- فقرة ٣ منها) على منحة زواج ومنحة ولادة، هذا بالإضافة إلى منحة الوفاة.

هذه المنافع قد أوقف العمل بها بموجب قرار مجلس النقابة بعد تطبيق نظام استشفاء المحامين إلزامياً.

ومع مراعاة نظام الإستشفاء، إقترحنا على المجلس إتخاذ القرار بإحياء الصندوق التعاوني جزئياً بعد الرجوع عن قرار مجلس النقابة الذي أوقف منافعه ونقديماته، وفتح الآفاق أمام خدمات إجتماعية يكون في أولها الإنطلاق بمنحة الولادة ومنحة الزواج، وقد يتبعها المساعدة على نشر

الأبحاث العلمية والدكتوراه الخ... وفي نظام هذا الصندوق من الوضوح والمرونة ما يحقق الغاية المنشودة منه، طبعاً ذلك وفقاً لموارد الصندوق.

هذه العودة إلى قانون الصندوق التعاوني والأنظمة المرعية الإجراء تطبيقاً له يجب ان تتم عبر إجراء الإضافات والتوضيحات المناسبة، خصوصاً ان نظام الصندوق التعاوني قد أجاز لمجلس النقابة صلاحيات تحديد مقدار التقديمات وآلية إداؤها.

أن يبقى تحت سقف الصندوق التعاوني هذا يقضيه المنطق والقانون، وإلا نكون بصدد إلغائه بشكل ضمني وبشكل غير مباشر، ومن القواعد الأساسية ان نعمل بالنص بدلاً من إهماله، وان نفعّل المؤسسات القائمة بدل شلّها أو إلغائها.

لذلك، وبعد دراسة مالية قدمها أمين الصندوق الأستاذ نبيل طويبا، قرر المجلس بتاريخ ١٢/١١/٢٠١٠ الموافقة على الإقتراح بتوسيع الخدمات الإجتماعية للمحامين، وفي مقدمتها تقديم منحة الزواج لكل زميل بمناسبة زواجه بقيمة ألف دولار اميركي أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية، على ان يعمل بها إعتباراً من ١/١٢/٢٠١٠.

كما قرر المجلس، بالجلسة ذاتها الموافقة المبدئية على تقديم منحة الولادة، على ان يصار إلى تحديد قيمتها، لاسيما أن نفقات التوليد مشمولة بعقد الضمان الصحي.

عاشراً - في تسجيل الوكالات والسهر على حسن التطبيق وإزدياد

مردود الرسوم وتسجيلها:

حرصت النقابة والمجلس على مراقبة تسجيل وكالات المحامين في السجل الخاص لدى النقابة، مما أدى إلى رفع إيراداتها في السنة المالية المنصرمة إلى /٤٧٥.٤٧٤.١٩٤.٩٢١.٠٤/ل.ل.

وإن ريع هذه الإيرادات يعود لتنفيذ مشاريع إجتماعية وصحية، كما لدعم معهد المحاماة وتقديم منافع للمحامين المتدرجين عبر مساعدتهم في تعزيز خبراتهم ومهاراتهم المهنية، ورفع بدل مساهمتهم في المعونة القضائية.

حادي عشر - في معاملات السجل التجاري:

إستمر المجلس بالتنسيق مع أمناء السجل التجاري لجهة التشدد في عدم تسجيل أي معاملة للشركات ولأي كان إلا بواسطة المحامي الوكيل أو بعد الإستحصال على براءة ذمة منه. وقد أدى هذا السهر، خاصة من قبل أمين الصندوق الأستاذ نبيل طوبيا، على صون حقوق النقابة والمحامين في آن معاً.

وان النقبية بصدد تكليف لجنة خاصة مهمتها تقديم تقرير حول إنضباط أعمال السجل التجاري لجهة تطبيق أحكام المادتين ٦٢ و ٦٣ من قانون تنظيم مهنة المحاماة وعن نسبة نمو عدد الشركات بالنسبة لنحو عدد الزملاء المحامين كي يُبنى على الشيء المقتضى...

ثاني عشر - في الوضع المالي للنقابة

حرص مجلس النقابة على تعزيز موارد النقابة والسهر على تحصيل مواردها كاملةً وبالمقابل على عصر النفقات. ورغم كل الظروف لقد حققت ميزانية النقابة المنتهية في ٢٠١٠/٩/٣٠ و فرأً في صندوق النقابة قدره ١.٤٦٤.٩٥٤.٠٤٠/ ليرة لبنانية.

كما حققت الميزانية و فرأً أيضاً في الصندوق التعاوني قدره ٢.٩٥٢.٤٥٩.٢٥٠/ ليرة لبنانية،

و فرأً آخر في صندوق التقاعد قدره ٦.٧٨٦.٣٨٤.٤٤٢/ ليرة

لبنانية.

وأن البيان المالي لجميع صناديق النقابة قد وُضع بتصرف الزملاء المحامين في جميع مراكز النقابة في بيروت والمناطق منذ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٢،

وقد صار إعلامهم عن ذلك من قبل أمين صندوق لجنة الصندوق التقاعد النقيب الأستاذ سمير ابي اللمع وأمين الصندوق لمجلس النقابة الأستاذ نبيل طوبيا.

هذا وقد أصدرت النقبية بتاريخ ٢٠١٠/١١/٦ إعلاناً حثت بموجبه جميع الزملاء المحامين على استلام البيان المالي والإطلاع عليه قبل الجمعية العمومية المدعوة للإنعقاد بتاريخ اليوم في ٢٠١٠/١١/٢١ وأعلمتهم أنها ستعطي الوقت لكل من يريد أن يناقش هذا البيان ويبيدي ملاحظاته عليه.

ومن أجل حسن سير المناقشة، دعت الزملاء الراغبين بذلك ان يبادروا إلى تسجيل اسمائهم لدى مكتبها منذ ذلك التاريخ.

ثالث عشر - في المعونة القضائية

إستمر مجلس النقابة بسياسة تطوير عمل المعونة القضائية الذي تقدمه نقابة المحامين في بيروت من أجل نفاذ كل شخص لبناني أو أجنبي إلى العدالة.

وقد تابعت لجنة المعونة القضائية المعينة من قبل النقابة نشاطاتها برئاسة الدكتور سليمان لبوس وعضوية عدد كبير من الزملاء المحامين. وقد استمروا في دراسة الطلبات الواردة إلى اللجنة من مختلف المحاكم والهيئات ليصار إلى بتها ورفعها إلى النقابة للقرار.

بلغ عدد ملفات المعونة في السنة المنصرمة /٤٩٠/ أربعماية وتسعين ملفاً.

كما تم صرف المبالغ المقررة للزملاء المعنيين لغاية آخر سنة ٢٠٠٩ بحيث بلغ مجموعها /٩٨.٠٠٠/ د.أ. ثمانية وتسعين الف دولار أميركي أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية والجدير ذكره ان مجلس النقابة اتخذ قراراً برفع قيمة المبلغ المدفوع للمحامي عن كل ملف من مئة إلى مئتي دولاراً أميركياً حتى للملفات العائدة لسنة ٢٠٠٩.

وقد استقبلت نقابة المحامين عدة مرّات القاضي الأميركي الخبير ستيف سوانسون الذي كان قد أعد تقريراً حول نظام المعونة القضائية في لبنان قدم بموجبه إقتراحات متخصصة بهدف تحسين نوعية الخدمة القانونية المقدمة للمعونة. وقد وافقت النقابة على معظم ما يتألف مع حاجات النقابة وخدمة المواطن والمتقاضى. وأطلقت آلية متكاملة لتطوير إدارة المعونة القضائية من قبل أجهزة النقابة بحيث أعطت توجهاتها للعاملين كافة في هذا المضمار للمباشرة بتطبيق عملية التطوير، ومنها إعتقاد بروتوكولات خطية مخصصة لكل من المحامين والمواطنين، وإطلاق دليل المعونة القضائية الذي تم إعداده بأشراف المحامي الأستاذ جو كرم باللغتين الإنكليزية والعربية والذي يوزع مجاناً في أقلام المحاكم.

وكان مجلس النقابة قد قبل هبة من الوكالة الأميركية للتنمية USAID متمثلة بأجهزة لمكننة عملية المعونة القضائية وتوثيقها.

رابع عشر - في التدخل لمصلحة المحامين والإدعاء على منتحلي صفة المحامي

بقيت النقابة على عهدها، وبأهتمام مباشر من النقيبة شخصياً، حريصة على حقوق وكرامة كل محام في كل مرة تتعرض هذه الكرامة أو تنتهك. فحرصت إلى أن تتدخل إلى جانبه وتتقدم بدعاوى عديدة ضد كل الذين تعرضوا للمحامي أو اسأوا إليه خاصة أثناء ممارسته للمهنة أو بمعرضها وتتابع الدعاوى حتى نهايتها، حضوراً بواسطة أعضاء مجلس النقابة أو ممثلي النقابة في المناطق بتكليف من النقيبة. ومن ناحية أخرى لم تتوان النقابة عن الأدعاء على كل من ثبت أنه انتحل صفة محام وملاحقة الدعوى وطلب توقيفه وإحالته إلى المرجع الجزائي الصالح لإدانته ومتابعة الدعوى حتى نهايتها وحتى تصان كرامة المهنة وتحصل حقوق النقابة من جرّاء هذا الجرم.

خامس عشر - في مسلكية المحامين

من المسلم به ان مسلكية المحامي وإنضباطه وإلزامه بقوانين المهنة وأنظمة النقابة وآداب المهنة ومناقب المحامين، هي من الأمور الجوهرية التي يجب ان يحرص كل محام عليها. ولذلك اهتمت النقيبة شخصياً بكل ما يتعلق بهذه المسلكية داخل قصور العدل وخارجها.

وقد أولت عناية خاصة لمسألة ظهور المحامين في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة او في الصحافة، خاصة بعد ان أصدرت تعميماً مفصلاً ينظم هذه العلاقة بين المحامين ووسائل الإعلام ويفرض إنفاً خاصاً منها. وهذا ما درجت عليه نقابة المحامين طوال سنوات خلت. وعليه، لم تتأخر في إعطاء الاذن للمحامي في الحالات التي كانت ترى أنها لا تتعلق بدعاوى

عالقة امام القضاء، أو انها لا تؤثر على سرية التحقيق في دعاوى يتولاها المحامي، مع وجوب تقيده بسرية المهنة.
وبأي حال، وضمن ما أولاها قانون تنظيم المهنة من صلاحيات، عملت النقيبة دوماً على محاولة حلّ النزاعات ما بين المحامين بالطريقة الحبيبة وبما تمليه روحية العائلة النقابية الواحدة، وسلطة الرعاية المنوطة بمركز النقيب...

سادس عشر - في تنقية الجدول العام

منذ بدء الولاية إهتمت النقيبة بموضوع تنقية الجدول العام. فشكّلت لجنة برئاسة عضو مجلس النقابة السابق الأستاذ نهاد جبر وعضوية عدد كبير من الزملاء وأطلقت عملها وحملتها للمضي في رفع التقارير بحق كل مخالفة لأحكام المادة ١٥ من قانون تنظيم المهنة لجهة الجمع بين المحاماة وبين وظائف أو خدمات أو اعمال أو مهمات تتمانع والمهنة أو تتخطى حدود ممارستها.

وقد وجهت النقيبة كتباً خطية الى كلّ المؤسسات العامة أو ذات المنفعة العامة للتقصي عن هذه المخالفات، كي يصار الى اتخاذ الاجراءات المناسبة بحق المخالفين من قبل مجلس النقابة. وإن القانون سوف يطبق على الجميع دون استثناء.

وعملاً بذلك، لقد قرر مجلس النقابة خلال هذه السنة شطب محامين من جداول النقابة بعد ان ثبت انهم يمارسون عملاً يتنافى مع مهنة المحاماة أو لا يأنلف معها. كما شطب عدداً من المحامين ممن ثبت انه لم يعد لديهم مكاتب خاصة بهم يمارسون المهنة فيها، الى جانب شطب من مضى على وقف مزاولتهم اكثر من سنتين دون ان يعيدوا قيدهم، وكذلك اتخذ قرارات بتعليق قيد ووقف مزاوله عدد من المحامين لاسباب مختلفة.

كما اتخذ مجلس النقابة قرارات شطب محامين متدرجين مضى على قيدهم اكثر من خمس سنوات ولم يتقدموا بطلب نقلهم الى الجدول العام، او اكثر من سبع سنوات ولم يفلحوا في اجتياز الاختبار المؤهل لنقل قيدهم الى الجدول العام وتقيداً بقانون تنظيم مهنة المحاماة ولاسيما المادة ٣١ منه، اتخذ

مجلس النقابة قرارات ايضاً بشطب عدد كبير من المحامين الذين لم يسددوا رسومهم السنوية لمدة اكثر من ثلاث سنوات بعد إنذارهم وفقاً للأصول. وإن هذا المجلس، مجلسكم، ماضٍ قدماً في سياسة تنقية جداول النقابة من المخالفين صوتاً لكرامة المهنة وحفاظاً على مصالح النقابة المادية والمعنوية.

سابع عشر - في الشكاوى والأذونات والمجلس التأديبي

إن الشكاوى وطلبات الأذونات بحق المحامين تزداد وتتكاثر بشكل مؤسف جداً بحيث بلغت الشكاوى الخطية الواردة الى ديوان النقابة مئة شكاوى ما عدا الشكاوى الشفهية العديدة. اما طلبات الاذن للمرافعة من زميل ضد زميل وفقاً للمادة ٩٤ من قانون تنظيم مهنة المحاماة فقد بلغت /٤٨١/ طلب إذن بالتوكل بدعوى مدنية، و/١٦٠/ طلب إذن بالتوكل بدعوى جزائية. وكانت النقيبة تدقق وتدرس وتبت بكل طلب إذن مقدم لها وغالباً ما كانت تحاول التوفيق بين الزملاء قبل إتخاذ اي قرار بهذا الصدد. هذا فضلاً عن طلبات الاذن بقبول وكالة كان احد الزملاء وكيلاً فيها، والتي بلغت /٤٩/ طلب إذن.

كما ورد الى مجلس النقابة، وللأسف، /١٠٤/ إذن ملاحقة جزائية بحق محامين. وكان مجلس النقابة يبت بهذه الطلبات وفقاً لأحكام المادة ٧٩ من قانون تنظيم مهنة المحاماة.

ولم يتوان مفوض قصر العدل الاستاذ سمير زغريني عن إجراء التحقيقات التمهيدية بهذه الملفات، كما انه لم يتأخر يوماً عن تنظيم محاضر مسلكية يرفعها الى النقيبة بحق كل من ثبت له أنه فعلاً ارتكب جرماً يحط من قدر المهنة ويؤثر على كرامتها.

وبتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١ كانت النقيبة قد عينت اربع هيئات للمجلس التأديبي. يرأس كل هيئة نقيب سابق، هم السادة النقيب الاساتذة ميشال خطار وشكيب قرطباوي وانطوان قليموس وبطرس ضومط. وكانت كل هيئة تجتمع فور كل إحالة من النقيبة.

وتطبيقاً لسياسة التشدد في مسلك المحامين، وحفاظاً على سمعة المحامي وكرامة المهنة، فقد أحالت النقيبة الى المجلس التأديبي خلال هذا العام /٢٣/ ثلاثة وعشرين ملفاً بحق /١٥/ محامياً وصدرت القرارات

التأديبية في بعضها. أما البعض الآخر ما زال قيد النظر أو ما زال مرجأ للقرار .

هذا وقد وجهت النقيبة عدداً من التنبهات الأخوية الشفهية والخطية الى عدد من المحامين الذين ثبت ارتكابهم مخالفات لا تستدعي الإحالة الى المجلس التأديبي .

ثامن عشر - في أتعاب المحاماة

صوناً لحقوق المحامين لدى موكلهم متى اضطروا الى تقديم دعاوى اتعاب محاماة، وتسهيلاً لتحصيل تلك الحقوق. كان مجلس النقابة يسرع في فصل الدعاوى المحالة اليه من محكمة الاستئناف، بعد التدقيق بها من قبل أحد اعضاء مجلس النقابة بتكليف من النقيبة ورفع تقرير بشأنها الى المجلس، ليُصار الى بتها وإعادتها الى المحكمة.

هذا وقد أقرّ مجلس النقابة مشروعاً متكاملأً يتعلق بإلزامية إتفاقية الاتعاب وقد اتخذ القرار بتصديق إتفاقية اتعاب نموذجية سيوزعها على الزملاء المحامين للعمل بها على سبيل الاستئناس، كل ذلك تعزيزاً للثقة المتبادلة بين المحامي الوكيل والموكل، وتسهيلاً لتحصيل اتعاب المحامين بالسرعة الممكنة وبالكلفة الأقل.

وان هذا المشروع وتلك الإتفاقية كانا ثمرة دراسة عميقة ودقيقة من قبل لجنة الأتعاب التي ترأسها النقيبة ويتولى عضو مجلس النقابة الاستاذ جورج جريج مهام المقرر فيها.

هذه اللجنة مستمرة في دراسة المزيد من المشاريع ومنها إتفاقية التعاون بين محامين عاملين، وبين مكاتب محامين، ومن هذه المشاريع ايضاً إنشاء مركز للوساطة والتحكيم لدى نقابة المحامين يهتم بفض النزاعات الفردية وخاصة بالفصل في قضايا أتعاب المحاماة.

تاسع عشر - في إنماء وتوسيع مكتبة النقابة ومكتبات الفروع

تعتبر مكتبة نقابة المحامين في بيروت وجهاً ألقاً للنقابة لأنها تؤمن العدة والمراجع القانونية للمحامي. وان مجلس النقابة مستمر في تطويرها وإيمانها وتحديثها بالوسائل التقليدية، وفي الوقت عينه وبما يواكب ثورة تكنولوجيا المعلومات وآفاق المهنة الحديثة.

تحتوي المكتبة على قرابة عشرة آلاف كتاب وعدداً من الأقراص المدمجة. وتستقبل الزملاء لمراجعة الكتب والمنشورات والإفادة من أجهزة كومبيوتر موجودة بداخلها والموصولة بالإنترنت، او من نظام *Wifi* الموجود فيها مما يتيح للمحامين التفتيش على الانترنت من خلال جهازه الخاص.

وكانت منذ سنوات قد وضعت القوانين اللبنانية على كل أجهزة الكومبيوتر في المكتبة وتم تعديلها دورياً، كما ان فهارس الدراسات القانونية المنشورة في المجالات العربية والفرنسية قد اصبحت مفهومة وممكنة على برنامج خاص بالمكتبة.

وافق المجلس على تنفيذ خطة إنمائية تحديثية بمكتبة النقابة في بيروت وفي سائر مراكز النقابة في المناطق وان هذه الخطة تتعلق :

- بتوسيع الاشتراك بالكتب والمراجع القانونية.
- بتطوير البحث وتسهيله داخل المكتبة.
- بتأمين خدمة المحامي داخل المكتبة وخارجها.
- بوضع خطة متوازنة لتعزيز المكتبات في المناطق.

وإنسجاماً مع التوجه لدى نقبية المحامين وأعضاء مجلس النقابة في مواكبة التطورات التكنولوجية المشاركة لتطوير مهنة المحاماة وتحسين مستوى الإنتاجية والفعالية والمنافسة في مزاولة مهنة المحاماة، اتخذ مجلس النقابة قراراً وصدق مشروع عقد تعاون ما بين النقابة و"صادر ناشرون" لتنفيذ بوابة الكترونية حديثة على موقع النقابة ليستفيد كل زميل من الخدمات التي يقدمها هذا التعاقد من خلال رقم سرّي يزود به المحامي العامل والمتدرج من قبل النقابة.

وان هذا المشروع الذي كان ثمرة دراسة ومفاوضات أجراها امين المكتبة الاستاذ جورج جريج بالتنسيق مع نقبية المحامين، وبالتشاور مع لجنة المعلوماتية في النقابة التي يرأسها الدكتور طوني عيسى، ليس سوى خطوة

اولية نحو وضع نقابة المحامين في بيروت وجسم المحاماة على وتيرة الحداثة والمنافسة العالمية.

اما في المناطق فقد استمر مجلس النقابة بتزويد المكتبات الموجودة بالكتب الجديدة. وبتاريخ ٢٠١٠/٥/١٤ دشنت نقبية المحامين مكتبة النقابة في زحلة بعد إعادة تأهيلها إثر زيارة مجلس النقابة لمركز النقابة في زحلة وكذلك أمّن المجلس المزيد من المكتب لمكتبة النقابة في صيدا ومن بعدها في بعلبك إثر زيارته لمراكز المحافظات في المناطق. وهو بصدد تنفيذ هذه الخطة المتوازنة في مركز النقابة في النبطية وبعيدا وفي جميع مراكز النقابة في المناطق.

عشرون - في مجلة العدل

استمرت مجلة العدل في الصدور بشكل منظم ودوري وبمستواها الجيد واللائق والمفيد متضمنة المقالات الحقوقية المنوعة والاجتهادات والتعليق على الأحكام والكتب والتشريعات الجديدة وشتى أخبار النقابة. وان النقبية تهتم بتطوير هذه المجلة على الصعيد العلمي كما بالنسبة لهيكلية ادارتها، خاصة بعد تأليف اللجنة العلمية المشرفة عليها برئاسة الزميل الاستاذ إميل بجاني.

والجدير بالذكر ان مشروع المكتبة الالكترونية وعقد التعاون مع صادر ناشرون يشمل أيضاً مجلة العدل بحيث تصبح بمتناول جميع الزملاء عبر الموقع الالكتروني للنقابة بالاضافة الى الاعداد الورقية. وان النقبية بصدد دراسة مشروع اعادة طباعة كل الاعداد القديمة التي أصبحت مفقودة.

واحد وعشرون - في المعلوماتية

تابع مجلس النقابة اعتماد برنامج طموح يساهم في تمكين النقابة من مواكبة التحديات التكنولوجية وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق المزيد من المشاريع والبرامج المفيدة للمحامين على هذا الصعيد بمساعدة وإشراف رئيس لجنة المعلوماتية في النقابة الدكتور طوني عيسى، وبتفعيل نشاطات هذه اللجنة.

وإن الخطوط العريضة لهذا البرنامج هي الآتية :

- ١- وضع تصور وتوصيات حول الهيكلية الإدارية والتنظيمية الواجبة لدائرة المعلوماتية ضمن نقابة المحامين.
 - ٢- الاستمرار في تطوير وتحديث موقع النقابة على الانترنت.
 - ٣- المساهمة في مكننة مكتبة النقابة واعتماد برامج توثيقية الكترونية ملائمة ووصلها بالموقع الالكتروني للنقابة.
 - ٤- تطوير نظام الدورات التدريبية.
 - ٥- وضع آلية داخل النقابة تتيح حسن تنفيذ وتقيد المحامين بنظام إنشاء المواقع على شبكة الانترنت الذي اصدرته النقابة.
 - ٦- توقيع المزيد من اتفاقيات التعاون مع جهات ومنظمات محلية ودولية متخصصة لتنفيذ مشاريع محددة.
 - ٧- تجهيز مراكز النقابة في المحافظات والأقضية بخدمة الانترنت السريع وباجهزة كمبيوتر ووصلها بالمكتبة المركزية.
 - ٨- الاستمرار في تنظيم المؤتمرات والندوات والمحاضرات المتخصصة في ميادين القانون والمعلوماتية كافة.
 - ٩- مساهمة لجنة المعلوماتية باشراف نقيب المحامين، في التعجيل بإقرار التشريعات والقوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواكبة صدورها عبر تنظيم دورات تدريبية وحلقات نقاشية للمحامين.
- وبدأً بتنفيذ هذا البرنامج وقّعت النقيبة بروتوكول تعاون ثانٍ مع شركة كليرتاغ انترناسيونال بتاريخ ٢٠١٠/٧/٧ لتقديم الدعم التقني.
- ملاحظة:** ان نص البروتوكول وكلمة النقيبة بهذه المناسبة منشوران في العدد الثالث من مجلة العدل في قسم " أخبار النقابة".

إثنان وعشرون - في التقاعد

استمرت لجنة صندوق التقاعد في عقد إجتماعاتها الدورية والمحافظة على دفع المعاشات التقاعدية وعددها /٧٠٠/ مرتباً، حيث بلغت قيمتها حوالي تسع مليارات وثلاثماية مليون ليرة لبنانية.

وقد عمدت إلى التدقيق في الملفات المعروضة عليها والإسراع في البتّ بها بعد ان تتوفر فيها الشروط القانونية والموضوعية للحصول على الراتب التقاعدي. وقد أحيل في السنة المنصرمة ٢٣ زميلاً إلى التقاعد.

وبمقدار حرص هذه اللجنة على تأمين الحق بالراتب التقاعدي لمن يستحقه، عملت على حماية المحامين العاملين من تجاوزات ارتكبت من قبل بعض الزملاء المتقاعدين نتيجة ممارستهم للمهنة باعتماد وسائل مختلفة متجاوزين تطبيق النصوص المعتمدة في قانون التقاعد رقم ٨٨/٦٢، مما حدا باللجنة إلى إرسال كتاب خطي إلى كل منقاعٍ للتذكير بالنتائج التي تترتب عليه قانوناً لدى مخالفته قانون التقاعد وخاصة المادتين ١٦ و ١٧ منه.

لقد أبدت لجنة إدارة صندوق التقاعد أشد الحرص على إستيفاء حقوق الصندوق كاملة وإنماء موارده المالية للحفاظ على ديمومته، لأن هذا الصندوق يشكّل العمود الفقري لمستقبل المهنة.

وان لجنة صندوق التقاعد بصدد دراسة بعض التعديلات على قانون الصندوق بغية تحديثه وتطوير دائرة خدماته. كما أنها بصدد دراسة أفضل الوسائل لتغذية الصندوق بغية رفع المعاش التقاعدي بالطريقة التي توازن بين الطموحات والإمكانات.

ثالث وعشرون - في بيت المحامي

يستمر بيت المحامي في نشاط دائم وأجزائه كافة وإن مجلس النقابة مستمر في تقديم كل الاشراف والعناية اللازمة لادارته وصيانته. وان النقبية بالتعاون مع لجنة خاصة لبيت المحامي بصدد وضع خطة متكاملة تشمل وضع المطعم الواقع في الطابق الارضي، موضوع عقد إيجار ساري، وعقد الصيانة وعقد النظافة وعقد الحراسة، ووضع المرآب ومداخله، وتأمين الموظفين اللازمين لخدمة المحامين وشؤون النقابة، ووضع المبنى من كل جوانبه ووجوهه. وهما الأول هو تحويله فعلاً لا قولاً بيتاً للمحامي لتحقيق فيه النواحي المهنية والعلمية والاجتماعية والثقافية والوطنية عبر دراسات هندسية وجدوى اقتصادية تفيد عن افضل السبل لادارته وانماؤه واستثماره كي لا يصبح عبئاً ثقيلاً على صناديق النقابة، فيعم نفعه وتتقلص أعباؤه.

وفي خطوة لها معانٍ وعبر، خصت النقبية ومجلس النقابة النقباء السابقين، الأعضاء الحكيمين في مجلس النقابة، بقاعة في بيت المحامي؛ وصار تسليمها إليهم في خلال حفلة استقبال في ٢٣/١٢/٢٠٠٩.

رابع وعشرون - في تطوير وتجهيز دور مراكز النقابة في

المناطق والعلاقة مع ممثلي النقابة فيها

منذ تولي مهامها حرصت النقابية على التواصل مع ممثلي النقابة في المناطق ولدى محاكم الأحوال الشخصية والمحكمة العسكرية. وعقدت لقاء جامعاً معهم بتاريخ ٢٤/٢/٢٠١٠ من بيت المحامي بحضور بعض أعضاء مجلس النقابة وخاصة العضو المسؤول بالتنسيق مع ممثلي المناطق الاستاذ جورج اسطفان وحملتهم التوصيات والتوجيهات المتعلقة بالسهر على وضع مراكز النقابة وسلوك المحامين في قصور العدل وحسن سير المحاكم في المناطق.

واستمعت منهم الى شؤون المحامين وحاجياتهم. كان لقاء عائلياً، دافئاً، جامعاً، ترجمت نتائجه بإستمرار التواصل والتنسيق لما فيه كرامة المهنة ومصالح المحامين والنقابة.

خامس وعشرون - في نشاطات النقابية

كان للنقابية مواقف ونشاطات كثيرة منذ انتخابها تجلّت في كلماتها ومشاركاتها التي نشير إلى بعضها وفقاً لما يلي :

أ- خطب وكلمات:

- ١- كلمتها بمناسبة زيارتها ومجلس النقابة بتاريخ ١/١٢/٢٠٠٩ فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان.
- ٢- بتاريخ ٢/١٢/٢٠٠٩ في مناسبة زيارة نقابة المحررين للتهنئة بفوزها بمنصب النقيب.
- ٣- كلمتها خلال ندوة عقدتها النقابة في ١٠/١٢/٢٠٠٩ بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان وذلك في قاعة المحاضرات ببيت المحامي.
- ٤- كلمتها خلال اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب الذي انعقد في دمشق يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول سنة ٢٠٠٩.
- ٥- كلمتها في مناسبة زيارتها ومجلس النقابة بتاريخ ١٥/١٢/٢٠٠٩ دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري.
- ٦- كلمتها في مناسبة توقيع كتاب القاضي الرئيس فوزي خميس عن حماية الأحداث المعرضين للخطر في بيت المحامي بتاريخ

٢٠٠٩/١٢/١٧.

- ٧- كلمتها في النقابة بمناسبة عيدي الميلاد ورأس السنة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٩ حيث أقامت حفلاً جمع عدداً من نقباء المحامين السابقين وأعضاء المجلس وأعضاء لجنة إدارة صندوق التقاعد وأعضاء المجلس السابقين، الى عدد من المحامين، وموظفي النقابة والإعلاميين.
- ٨- كلمتها في مناسبة زيارتها ومجلس النقابة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ سعد الدين الحريري بتاريخ ٢٠١٠/١/٤.
- ٩- كلمتها خلال حفل تكريمها من قبل رابطة فرعي كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف بتاريخ ٢٠١٠/١/١٣ حيث أقامت الرابطة برئاسة القاضي شكري صادر حفلاً تكريماً لها بمناسبة إنتخابها.
- ١٠- كلمتها التي ألقاها الزميل الاستاذ فريد الخوري في إفتتاح منتدى الحكومات العربية الخامس للملكية الفكرية وجرائم المعلوماتية المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/١/١٩ في بيت المحامي.
- ١١- كلمتها خلال ندوة حول مؤلف الزميل عادل بطرس « الشامل في قضايا النشر والإعلام » بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٦.
- ١٢- كلمتها في مناسبة زيارة رئيس المحكمة الدولية الخاصة بلبنان القاضي انطونيو كاسيزي بتاريخ ٢٠١٠/٢/٣ في حضور كبار القضاة اللبنانيين وحشد من النقباء والمحامين.
- ١٣- كلمتها في إفتتاح محاضرات التدرج لسنة ٢٠١٠ بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٨، بمشاركة معالي وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى وحضور مجلس النقابة وكبار القضاة، والمحامين.
- ١٤- كلمتها بتاريخ ٢٠١٠/٦/١، في مناسبة إفتتاح أعمال مكتب الدفاع التابع للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان مع نقابة المحامين، دورة حول دور المكتب في المحاكمة الغيابية.
- ١٥- كلمتها بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢، في مناسبة الإحتفال باليوم العلمي للبيئة.
- ١٦- كلمتها بتاريخ ٢٠١٠/٦/٨، في مناسبة إستشهاد القضاة الأربعة متسائلة فيها: إلى متى الصمت؟ هل نكتفي بإقامة صلاة الغائب؟ متى موعد محاكمة الجناة؟ متى يكون موعد إفهام الحكم؟ متى سننتصر على الخوف؟

ب- محاضرات وندوات:

- إلقاءها محاضرة بعنوان " بيروت أم الشرائع" في مجلس قضاء زحلة الثقافي، بتاريخ ١١/٤/٢٠١٠.
- إلقاءها محاضرة حول "حرية المعتقد والضمير" في المركز الكاثوليكي للإعلام، بتاريخ ٢٤/٨/٢٠١٠.

ج- إستقبالاتها وزياراتها:

- ١- إستقبالها، بتاريخ ١/١٢/٢٠٠٩، كلاً من المستشار القانوني ومسؤول البرامج الإقتصادية لدى وزارة الخارجية الأميركية.
- ٢- زيارتها ومجلس النقابة وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار، بتاريخ ٢/١٢/٢٠٠٩.
- ٣- زيارتها ومجلس النقابة مجلس القضاء الأعلى، بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٠ حيث عرض المجتمعون العلاقات بين جسمي القضاء والمحاماة.
- ٤- إستقبالها، بتاريخ ١٦/١/٢٠١٠، نقباء المحامين في كل من سوريا وليبيا والأردن.
- ٥- إستقبالها، بتاريخ ٢٦/١/٢٠١٠، السفارة البريطانية في بيروت والتباحث في التعاون في المجالات العلمية والأكاديمية.
- ٦- زيارتها ومجلس النقابة نقابة محامي الشمال بتاريخ ٢٨/١/٢٠١٠ حيث إلتقا المجلسان وتبادلا الكلمات بالمناسبة.
- ٧- إستقبالها، بتاريخ ٣/٢/٢٠١٠ وفداً من منظمة العمل الدولية *O.I.T*.
- ٨- إستقبالها وزير الداخلية الأستاذ زياد بارود، بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٠.
- ٩- إستقبالها، بتاريخ ٣/٣/٢٠١٠ رئيس مكتب الدفاع التابع للمحكمة الدولية. وتناولت المداولات أصول الدفاع أمام المحكمة الدولية.
- ١٠- إستقبالها، بتاريخ ١١/٣/٢٠١٠ وفد البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي والوكالة الدولية للتعاون القضائي.

- ١١- إستقبالها، بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٧ رئيس وأعضاء مجلس القضاء الاعلى.
- ١٢- إستقبالها، بتاريخ ٢٠١٠/٤/٦ رئيس مجلس القضاء الأعلى في المكسيك على رأس وفد مكسيكي.
- ١٣- إستقبالها، بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٥ وفداً من جمعية حوار الايطالية التي تتولى الدفاع في قضية سماحة الامام المغيب موسى الصدر حيث ألفت كلمة تليق بالشخص وبالمناسبة.
- ١٤- إستقبالها، بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٠ السفير الفرنسي دوني بيتون والتداول بسبل التعاون بين فرنسا ونقابة المحامين.
- ١٥- إستقبالها، بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٤ وزيرة العدل الفرنسية ميشال أليوت- ماري في حضور وزراء وسفراء ونقباء المحامين وقضاة.
- ١٦- إستقبالها، بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٦، وفد المنظمة الحقوقية الدولية. (IDLO) والبحث في التعاون وتطوير مهارات المحامين اللبنانيين.
- ١٧- زيارتها ومجلس النقابة، بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٤ مركز النقابة بزحله حيث دشنت النقيبة مكتبة النقابة هناك وعقد المجلس جلسته.
- ١٨- إستقبالها، بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢١ السفيرة البريطانية في لبنان فرانس غي والتداول في مراحل التعاون الأكاديمي بين السفارة والمؤسسة الحقوقية البريطانية ونقابة المحامين في بيروت.
- ١٩- إستقبالها، بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٧، رئيس وأعضاء هيئة التفثيش القضائي.
- ٢٠- زيارتها ومجلس النقابة بتاريخ ٢٠١٠/٦/١١ مركز النقابة في صيدا حيث عقد المجلس جلسته.
- ٢١- إستقبالها، بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٤، قائد الدرك والتباحث في التعاون مع قوى الأمن في تحسين أوضاع السجون.
- ٢٢- زيارتها ومجلس النقابة، بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٢ مركز النقابة في بعلبك حيث عقد المجلس جلسته.

د- مشاركتها المهنية

- ١- مشاركتها في إحتفال بدء السنة القضائية وإفتتاح محاضرات التدرج في نقابة المحامين في باريس، بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٤.

- ٢- رعايتها بتاريخ ٧/٧/٢٠١٠، مشروع قانون المعاملات الإلكترونية، في بيت المحامي.
- ٣- عقدها، بتاريخ ٧/٧/٢٠١٠، مؤتمراً صحفياً بمناسبة التوقيع على بروتوكول ثانٍ للتعاون الفني بين شركة كليرتاغ إنترناسيونال ونقابة المحامين لتطوير موقع النقابة الإلكترونية والتدريب في المعلوماتية.
- ٤- مشاركتها، في الفترة الممتدة بين ٢٢ و٢٦/٦/٢٠١٠ في مناسبة مئوية الثانية لإعادة تأسيس نقابة المحامين في باريس والتي تخللتها زيارة وزيرة العدل الفرنسية السيدة ميشال اليوت-ماري.

سادس وعشرون - في الشأن الثقافي والوطني

لم تغب النقابة عندما غابت وجوه وأفلت عبقریات، وخبّت مواهب، أو عندما دُعيت لأداء شهادة بكار من لبنان في عالم العلم والمحاماة والثقافة والسياسة، سواء كان ذلك في حال حياتهم أو بعد تواريهم.

في مأتم الرئيس والنقيب وجدي الملائط بتاريخ ١٩/٤/٢٠١٠ أدت النقيبة تحية،

وفي ذكرى العلامة الدستوري ريمون أده بتاريخ ١٠/٥/٢٠١٠، استخلصت عبرة، وقد القى كلمة النقابة عضو مجلس النقابة الاستاذ اندره الشدياق،

وفي تشييع نقيب المحررين ملحم كرم، بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٠ استمدت أمثلة،

وفي ذكرى القضاة الأربعة الذين سقطوا فوق قوس المحاكمة في صيدا، منذ عشر سنوات، صرخت: إلى متى الصمت؟ هل نكتفي بإقامة صلاة الغائب؟ متى موعد محاكمة الجناة؟ متى يكون موعد إفهام الحكم؟ متى سننتصر على الخوف؟

وفي ذكرى أربعين الرئيس كامل الأسعد، بتاريخ ٢٣/٧/٢٠١٠
أبرزت مناقب لبنانية وشموخاً،
وفي العلامة محمد حسين فضل الله وجهت بتاريخ ٢٣/٧/٢٠١٠
رثاء بمجتهدٍ ومرجعيةٍ،
وبتاريخ ١٧/٦/٢٠١٠ وفي كتاب " ٤٢٠ يوماً في البقاع " للزميل
الدكتور دياب يونس نوّهت وأشادت،
بتاريخ ٢١/١٠/٢٠١٠، وإثر رحيل الزميل الدكتور فاروق سعد
إستعادت موسوعتيه في القانون والعلوم السياسية والفقّه والأدب والتاريخ
والفنون،
هذا فضلاً عن بضع عشرة رثية في محامين غادرونا إلى الخلود
دونما تفريق بين متقاعدين منهم وعاملين.

أما في الشأن الوطني؛

ان المساهمة الكبرى التي قدمتها نقابة المحامين للحقل العام في
لبنان منذ تأسيس النقابة سنة ١٩١٩، ومنذ نشأت الدولة اللبنانية الحديثة،
جعلت طبيعياً أن تكون متطلبات اللبنانيين تجاه المحامين كثيرة ومهمة.
وبالفعل إن النقابة هي التي زودت الحياة العامة في لبنان، وما تزال، بكبار
المسؤولين في الدولة.

وهكذا يبدو طبيعياً ان يكون تراث المحامين المدافع عن الحقوق
الخاصة متحدداً بتراث المحامين الملتزم الشؤون العامة، المدافع عن حقوق
الشعب والمقتبس اصول هذا الدفاع من ينابيع مهنية وممارسته المتواصلة لها.
وان رسالة المحاماة ومحبة لبنان والدفاع عن حرية أرضه واستقلال
شعبه تجعلنا نحن المحامين في معركة مستمرة للدفاع عن الحرية في كل
جوهها، وفي كل الحقول اعتباراً من ان الحرية هي الأساس في ولادة الكيان
اللبناني ويجب ان تظل وديعة في ايدينا لصونها من الأخطار التي تحيط بها
من كل صوب. لا مؤامرة على الحرية اكبر من فصلها عن قيم الحق
والفضيلة.

هكذا رأيتها نقبية المحامين، وهكذا رآها مجلس النقابة، الذي أبدى
وبذل كل إهتمام بكل ما يمت الى المصلحة الوطنية ومصلحة الجموع بصلة،

بالقدر الذي لا يؤدي هذا الاهتمام الى تلبس بالأمور السياسية والى خشبة تباين الآراء المخلصة في غير المواضيع الأساسية.

من هذا القبيل كان مجلس النقابة في سهر دائم على إبداء الرأي في الأمور المتصلة بالحريات، وفي إسماع الصوت عند مخالفة نصوص قانونية أساسية وتدهور حالات الأمن والتعرض للحريات وما ينجم عن ذلك من إساءة الى المفاهيم العامة بمعزل عن أي إعتبار شخصي او ملاءمة ظرفية. ولم يتردد مجلسكم من أن يقف الموقف الذي يمليه عليه دوره الفكري الوطني القيادي،

وبالفعل :

- ١- أصدر مجلس النقابة في ٢٥/١١/٢٠٠٩ برئاسة النقيب بياناً يتعلق بالقضاء ودعم إستقلاله.
- ٢- كما أصدر المجلس بياناً بتاريخ ٢/٢/٢٠١٠ أدان فيه الإعتداء الذي طاول زملاء محامين في قصر العدل في طرابلس.
- ٣- بتاريخ ٥/٢/٢٠١٠ اصدر مجلس النقابة في بيروت وطرابلس بياناً إحتجاجاً على الإعتداءات الأمنية التي طاولت محامين داخل قصر العدل في طرابلس.
- ٤- بتاريخ ٤/٦/٢٠١٠ أصدر مجلس النقابة في بيروت وطرابلس بياناً طالباً فيه سحب مرسوم إنشاء فرع لجمعية نقابة الأميركيين في لبنان. وقد اثمرت المراجعات والإتصالات لسحب المرسوم المذكور.
- ٥- بتاريخ ١١/٨/٢٠١٠ صدر بيان عن نقابي المحامين في بيروت وطرابلس وزع في حينه في جميع مراكز النقابة في بيروت والمناطق وعلى موقع النقابة الالكتروني وفي الصحف، أعلم بموجبه النقبان سائر محامي لبنان عن الظروف التي رافقت سحب مرسوم إنشاء فرع جمعية نقابة المحامين الاميركيين والنجاح الذي حقق بهذا الصدد معلنين ان الحق، إشتراعاً واجتهاداً وتنفيذاً، سيبقى مشرقاً بين أيدي نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس.

وتجلت مواقف النقابة الوطنية أيضاً عبر استقبال رئيس المحكمة الدولية الخاصة بلبنان القاضي انطونيو كاسيزي وعبر التنسيق والإجتماعات والندوات العديدة مع رئيس مكتب الدفاع لدى هذه المحكمة الأستاذ فرنسوارو.

سابع وعشرون- في نشاطات معهد حقوق الإنسان

يقوم معهد حقوق الإنسان، أحد مؤسسات نقابتنا، بدور هام في الترويج لحقوق الإنسان وتسهيل الضوء عليها عبر اللقاءات العلمية المتعلقة بحقوق الإنسان وتطوير القوانين والأنظمة المتعلقة بها، والتي من شأنها أن ترفع الإنسان إلى ما يجب ان يكون عليه من حقوق وعزة وكرامة.

من خلال هذا المعهد تطل نقابتنا على المجتمع الوطني والإقليمي والدولي. وقد استمرّ في نشاطاته السنوية المتعددة الوجوه. فقد تابع إحتضان الدورة المكثفة حول " حقوق الإنسان: الإتفاقات الدولية والقوانين اللبنانية " بالتعاون مع مؤسسة " فريدريش إيبيرت " حيث نظم حلقات دراسية حول القانون الإنساني الدولي، وحرية الرأي والتعبير. وهو بصدد تنظيم حلقات دراسية أخرى حول الإتجار بالبشر والمؤسسات الوطنية، منها لجنة التسيير الوطنية بشأن وضع عاملات المنازل المهاجرات في لبنان ولجنة حماية الأطفال. كما يشارك في أعمال الخطة الوطنية لحقوق الإنسان التي تتولاها لجنة حقوق الإنسان في المجلس النيابي.

وبدعم من السفارة البريطانية في بيروت، ان المعهد بصدد طبع مؤلف حول مراقبة حقوق الإنسان في أماكن الإحتجاز في القانون الدولي والقانون اللبناني الذي سيوزع مجاناً.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن مجلس النقابة قد جدّد ولاية مديرة المعهد الأستاذة اليزابيت زخريا سيوفي ومساعدتها الدكتور وليد النقيب وامين السر الأستاذ ايلي خوري المشهود لهم بكفاءاتهم في هذا الحقل والذين يضطلعون بمهامهم دون اي مقابل بكل جدية وإندفاع.

ثامن وعشرون - في العلاقة مع القضاء

إيماناً من أن المحاماة والقضاء شريكان في تحقيق العدالة، وصنوان في خدمة الحق، كانت النقابية وكان مجلس النقابة على تواصل وتآخي دائم مع مجلس القضاء الأعلى ورئيس مجلس شورى الدولة وهيئة التفتيش القضائي قبل وبعد استكمال تعيين أعضائها.

أصدر مجلس النقابة بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩ بياناً لدعم الإصلاح القضائي وإستقلال القضاء وللمطالبة بتعيين رئيس هيئة التفتيش القضائي، ولإصدار القرارات التأديبية.

ولا يغيب عن المحامين أن إستقلال القضاء التام هو هدفهم المرتجي من نضالهم عبر المهنة. ولا يفوت المحامين أيضاً أن الدستور قد كرس المحاكم سلطة مستقلة في الدولة تتقابل وتتوازى مع السلطتين الأخرين السلطة الإشتراعية والسلطة التنفيذية. وإن هذا المبدأ، مع الأسف، لم يطبق بشكل يؤدي كامل الغايات في إستقلال القضاء كما شاء له الدستور أن يكون.

لم تشأ نقابية المحامين إفتتاح محاضرات التدرج للعام ٢٠١٠ إلا بمشاركة جناحي العدالة، القضاء والمحاماة، وقد شارك في الحفل معالي وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الاعلى بحضور النقباء وكبار القضاة ومجلس النقابة ومجلس القضاء الاعلى ومجلس شورى الدولة. مؤكدة " أننا كلنا معاً نعلن الإنطلاق من مرفأ واحد وسفينة واحدة وإتجاه واحد : إتجاه تحصين القانون، وإحترام الحقيقة، واللجوء الى العدالة، والتسلح بالآداب والعلوم".

وفي ٢/٢/٢٠١٠ زار مجلس النقابة معالي يوزير العدل في زيارة لتأكيد مواقف النقابة الثابتة والمستمرة في التعاون والتنسيق مع القضاء وحمل شؤون وشجون مهنة المحاماة ووضع القضاء على حدٍ سواء.

والأفكار والتطلعات ذاتها حملتها نقابية المحامين ومجلس النقابة الى رئيس واعضاء مجلس القضاء الاعلى في ٢٣/٢/٢٠١٠ حيث تحولت الزيارة الى جلسة عمل وتنسيق.

كما شاركت النقابية ورئيس اعضاء مجلس القضاء الاعلى في جولة على قصر العدل في بيروت بتاريخ ١٧/٣/٢٠١٠ يرافقتها مفوض قصر العدل الاستاذ سمير زغريني وعضو مجلس النقابة الاستاذ وجيه مسعد، حيث

ألقت كلمة في محكمة التمييز أكدت فيها على مسؤولية الجميع في قيام السلطة القضائية المستقلة.

وبتاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٠ قام مجلس النقابة بزيارة هيئة التفتيش القضائي للتهنئة بتعيين رئيسها وإسكتمال الأعضاء. وكانت مناسبة عرضت فيها النقيبة كل المشاكل والعقبات التي تعترض المحامين في ممارستهم للمهنة وطالبت هيئة التفتيش بإعادة نشر التعاميم السابقة وإحياء التنسيق ما بين مجلس النقابة وهيئة التفتيش عبر لجنة مشتركة تبحث بجميع هذه المشاكل والمعوقات التي تعترض سير العدالة وعمل المحامين.

وبالفعل، عينت النقيبة لجنة متابعة الاداء القضائي برئاسة النقيب الاستاذ مرسل سيوفي ونياية رئاسة النقيب الاستاذ شكيب قرطباوي وعضوية أعضاء من مجلس النقابة الحاليين وسابقين وبعض الزملاء المحامين، وباشرت هذه اللجنة مهامها وعقدت لجنة مصغرة منبثقة عنها عدة اجتماعات مع هيئة التفتيش القضائي، والمهمة مستمرة.

وبتاريخ ٨/١٠/٢٠١٠ اصدر مجلس النقابة بياناً مدوياً دعماً لسيادة القضاء واستقلاله.

تمنياتي أن نضيف صفحات جديدة الى سفر أثيل، في تاريخ مجيد، لعلائق جسمي القضاء والمحاماة، عنوانها التعاون، والوثام، والمحبة، تحت راية إحترام القانون. فلا نهوض في مجالي العمل القضائي وترسيخ مرفق العدالة الآ بهذه العناوين.

تاسع وعشرون - في المشاركة في التشريع

شاركت النقابة عبر ممثلين لها في مناقشة مشاريع القوانين المعروضة على بعض اللجان النيابية وبصورة أساسية لدى لجنة الادارة والعدل حيث كان يحضر الاجتماعات عضو مجلس النقابة الاستاذ جورج جريج، ولدى لجنة حقوق الانسان، حيث كان يحضر الاجتماعات عضو مجلس النقابة الاستاذ جورج نخله.

وشاركت النقابة دورياً في لجنة تحديث القوانين لدى وزارة العدل. اما المواضيع المطروحة راهناً فتقوم على مشاريع قوانين لتعديل قانون تنظيم وزارة العدل لجهة استحداث مديرية جديدة، هي مديرية حقوق الانسان والحريات العامة، وتنظيم مديرية السجون المنشأة في وزارة العدل، فضلاً عن قانون العقوبات، وقانون الاجارات، وقانون الاحوال الشخصية، وقانون التجارة.

وقد عينت النقابة لجنة تشريعية برئاسة النقيب الاستاذ رمزي جريج تضم وجوهاً كريمة من الزملاء الذين تولوا مناصب نيابية ووزارية وعملوا في مجال التشريع الى عدد كبير من الزملاء، تتولى هذه اللجنة بحث ومناقشة اقتراحات ومشاريع قوانين مطروحة وإيداء الرأي وتقديم الاقتراحات والتعليقات بشأن نصوص قانونية نافذة وتفسيرها.

وقد احوالت لها النقابة مشاريع قوانين كتعديل قانون العقوبات، وقانون ضريبة الدخل... وغيرها.

وبانتظار إطراد البحث والمناقشة في عمل هذه اللجان نأمل ان نبلغ الهدف المنشود في التطوير والتحسين خدمةً للمواطنين من خلال هذه الورشة القانونية المستمرة التي تثبت فيها العدالة ثباتاً صحيحاً وراسخاً ذلك أن الهمم من الاستقلال هو بناء دولة الاستقلال.

ثلاثون - في المشاركة في المؤتمرات العربية

حرصت النقابة ومجلس النقابة معها على المشاركة الدائمة في مختلف المؤتمرات المحلية والعربية، ولاسيما في إطار اتحاد المحامين العرب حيث للبنان المؤسس الدور الفاعل والمؤثر.

١. شاركت النقابة ووفد من مجلس النقابة في إجتماع المكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب الذي إنعقد في دمشق يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول ٢٠٠٩.

٢. إنعقدت الدورة الأولى لأعمال المكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب لسنة ٢٠١٠ في بيروت يومي ١٣ و ١٤ تموز ٢٠١٠ برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان. وقد إستضافت نقابة المحامين في بيروت أعمال الدورة وفي

إجتماعات المكتب تم التمديد للأستاذ عمر زين عضواً منضماً وأميناً
عاماً مساعداً لمدة أربع سنوات إعتباراً من نهاية مدته.

كما إنتخب نقيب طرابلس السابق الأستاذ عبد الرزاق دبليز عضواً
منضماً وأميناً عاماً مساعداً لمدة أربع سنوات إعتباراً من
٢٠١٠/٨/١٤.

ولعلّ كتاب الشكر الموجّه من الامين العام لاتحاد المحامين العرب
الى نقيبة المحامين في بيروت تاريخ ٢٠١٠/٧/٢٢ والتالي نصّه
لهو خير دليل وأبلغ تعبير عن النجاح الباهر الذي حقّقه هذا المؤتمر
في بيروت:

" الاستاذة أمل حداد

"نقيبة المحامين ببيروت أم الشرائع

" تحية الحق والعروبة وبعده..

" لقد كانت تظاهرة المكتب الدائم في دورته الأولى المنعقدة في
بيروت يومي ١٣ و ١٤ يوليو ٢٠١٠ تظاهرة ناجحة بكل المعاني في تاريخ
نقابتكم العتيدة وستبقى ماسة مضيئة في عقد نقابتكم اللامع بالعباء والابداع.
" إن الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب لتقف منبهرة امام ما
"حققتيه من نجاح في إعلاء كلمة الحق وترسيخ عروبة لبنان ووحدة أهاليه
"ورفرقة علمه عالياً في سماء العروبة.

" وإن وقوف المكتب الدائم وشجاعة نقابة بيروت وعلى رأسها نقيبها
"الاستاذة أمل حداد أعادت للمحامين في لبنان أمجادهم ودورهم القيادي في
"البلاد العربية.

" وإن التوصيات التي صدرت عن المكتب الدائم في دورته الاولى
"هذه من تاريخ لبنان وبيروت ستبقى معلمة مرصعة لتاريخ المحاماة في
"عهدكم، وإن كان حقاً هو أن نفخر بإشراككم لكل فصائل المجتمع اللبناني
"والعربي في اصدار هذه التوصيات المتعلقة بالدفاع عن الحرية والوطن في

"استرجاع ما تبقى من الاراضي المحتلة كمزارع شبعاً وتل كفر شوبا وبلدة
"العجر والدفاع عن باقي ثرواته وتحرير فلسطين وعاصمتها القدس، وإعادة
"الجولان الى اهله.

" وإن إتحاد المحامين العرب ونقابة بيروت قد احتفلاً بتكريمكم
"ونجاحكم الذي هو تكريم للنقابة والاتحاد، ونبل المحاماة وشرفها.
" سدّد الله خطاكم وابقاكم سدنة للحق والعدل.

"وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،"

"ابراهيم السملاي"

"الامين العام لاتحاد المحامين العرب"

ملاحظة : ان التقرير الكامل المتعلق بهذا المؤتمر منشور في العدد الثالث
من مجلة العدل للعام ٢٠١٠.

واحد وثلاثون - في المشاركة في المؤتمرات الدولية

كما حرصت النقابية ومجلس النقابة على المشاركة أيضاً في
المؤتمرات والندوات الدولية ذات أهمية علمية أو قانونية أو ثقافية لتبقى نقابة
المحامين في بيروت مشعة بين النقابات الدولية كما كانت هي عليه منذ
تأسيسها.

١. شاركت النقابة بتاريخ ٢١ و٢٢ كانون الثاني من العام ٢٠١٠
بالمؤتمر الذي نظمه الاتحاد الدولي للمحامين بالتنسيق مع المجلس
الفرنسي للمحامين في بروكسل ومجلس النقابات والجمعيات (CCBE)
تحت عنوان " السريّة المهنيّة للمحامين في اجتهاد المحكمة
الأوروبية لحقوق الإنسان".

٢. كما شاركت النقابة بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠١٠ بالمنتدى الذي نظّمته
سفارة قبرص في بيروت في غرفة الصناعة والتجارة والزراعة في
بيروت وجبل لبنان حيث بحث المجتمعون قضايا قانونية وضرائبية
ومصرفية وفي مواضيع شركات الهولدنغ. وقد حضر المنتدى عدد
كبير من المحامين اللبنانيين الذين كانت لهم لقاءات منظمّة مع زملاء

لهم من قبرص.

٣. كما شاركت النقابة بين ٣١ آذار والأول من نيسان وفي إطارات سلسلة المؤتمرات التي يعقدها الاتحاد الدولي للمحامين، في المؤتمر الذي عقد في دمشق لموضوع " كيفية حل النزاعات التجارية الدولية بشكل فعال عن طريق الوساطة والتحكيم " وقد حضر المؤتمر تسعة وأربعون محامياً من عشرين دولة.
٤. كما شاركت النقابة في المؤتمر الذي نظّمه بتاريخ ١٧ - ١٨ حزيران ٢٠١٠ الاتحاد الدولي للمحامين في روما بالاشتراك مع المنتدى الإيطالي للتحكيم الدولي (ARBIT) و (ADR) حول الإجراءات المتبعة في التحكيم الدولي، وقد شارك في المؤتمر سبعة وثمانون محامياً من إثني وعشرون دولة.
٥. كما شاركت النقابة في المنتدى الذي نظمه بتاريخ ٢٤ و ٢٥ أيلول ٢٠١٠ الاتحاد الدولي للمحامين المتوسطيين الثاني لحقوق الإنسان الذي انعقد في مدينة نيس الفرنسية وقد تمّ خلاله درس ومناقشة المواضيع التالية :
- حقوق الإنسان وحقوق الملكية.
 - النزاعات بين المجتمع وحماية حقوق الإنسان.
 - الهجرة غير الشرعية وحماية حقوق الإنسان.
 - حقوق المرأة في المغرب العربي.
 - حقّ الدفاع. و حقوق الأشخاص قيد الاعتقال.
- وقد شارك في المؤتمر ثلاثون محامٍ من ثلاثة عشر بلداً.
٦. وقد شاركت النقابة أيضاً بتاريخ ٧ و٨ تشرين الأول ٢٠١٠، وفي إطار مؤتمرات اتحاد هيئات محامي البحر الأبيض المتوسط، في المؤتمر الذي نُظّم في قبرص تحت شعار "التعاون في منطقة البحر المتوسط : آفاق جديدة للتنمية " بمشاركة نقابات قبرص ومدريد وتونس وفلسطين وبيروت (بصفة مراقب) وطرابلس (لبنان) وتيرانا (البانيا) ونابولي (إيطاليا) والرباط (المغرب) وتمّ تناول المواضيع التالية :

- البرامج المقترحة لتعزيز الاتحاد ومشاكل الهجرة واليد العاملة والتشريعات المقترحة في هذا المجال ورصد بحدود تسعون مليون يورو لرعاية برامج إقليمية في حوض البحر الأبيض المتوسط لا سيما في لبنان وسوريا وفلسطين.
- برنامج للإعداد والتدريب والتكوين المهني عن بعد هدفه تعزيز الاندماج ومواكبة الأنظمة الاقتصادية تمكيناً من المتابعة لتلبية حاجات الشركات.
- مشروع حول التحكيم الدولي في حوض البحر الأبيض المتوسط وسلط الضوء على الشركات العابرة للحدود والمنافسة الاقتصادية القائمة، والعلاقات القائمة بين الدولة والشركات وتراجع دور الدولة.
- إعداد قوانين وتشريعات موحدة من أجل الطاقة البديلة وإعداد نظام قابل للحياة من أجل الطاقة الخضراء ودمج سوق الأورو متوسطة لتوفير الأمان لكل دول الحوض المتوسط.
- موضوع انتساب نقابة المحامين في بيروت للاتحاد.
- توضيح موقف الاتحاد من إمكانية قبول عضوية نقابة المحامين في إسرائيل في الاتحاد وجرى التأكيد على أن هذا الأمر تمت مناقشته في الجلسات التأسيسية ودون في محضر الجلسات قرار يقضي بعدم قبول عضوية نقابة المحامين في إسرائيل في الاتحاد إلا بعد توقيع السلام الشامل وحل المسألة الفلسطينية.
- ٧. وقد شاركت النقابة بشخص النقيب في المؤتمر السنوي الرابع والخمسون للاتحاد الدولي للمحامين U.I.A من ٢٩ تشرين الأول وحتى ٣ تشرين الثاني من العام ٢٠١٠ في اسطنبول الذي تناول خلاله المجتعون ثلاثة مواضيع أساسية تم مناقشتها ضمن جلسات اللجان ومجموعات العمل الموسعة هي :
 - كيفة إعادة تنظيم الأسواق.
 - قواعد آداب مهنة المحاماة في جميع بلدان العالم.
 - حقوق الإنسان والمؤسسات الخاصة.

وقد عقد " مجلساً دولياً لنقابات المحامين " ضمّ عدداً كبيراً من نقباء محامي الدول المشاركة وقد قدمت النقابية خلالها مداخلة عن مواكبة نقابة المحامين في بيروت للحدثة والتطور في مؤسساتها كافة. وأكدت على دعوة النقابة للإتحاد الدولي للمحامين لعقد مؤتمر عام في بيروت.

كما شارك المجتمعون بمحاضرات وورش عمل تمّ التطرق خلالها لشتى المواضيع القانونية التي تصادف المحامي في ممارسة المهنة. وقد حضر المؤتمر ألف ومئة محامٍ من ستة وسبعين دولة بالإضافة الى وفد من ثمانية عشر محامياً من نقابة بيروت.

ثاني وثلاثون - في نشاط اللجان النقابية

فور توليها مهامها ووفقاً للمادة ٦٠ من قانون تنظيم مهنة المحاماة ألفت النقابة /٢٣/ لجنة نقابية لمؤازرة النقيب ومجلس النقابة في دراسة واقتراح المواضيع الوطنية والمهنية والعلمية والقانونية والثقافية التي تهم النقابة وتؤمن مصلحة المحامين، وهي التالية :

- لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان.
- لجنة المعونة القضائية.
- لجنة آداب المهنة.
- لجنة تنقية الجدول.
- اللجنة العلمية المشرفة على مجلة العدل.
- اللجنة التشريعية.
- لجنة متابعة الشؤون القانونية المتعلقة بإنضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التابعة لها والاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي.
- لجنة المعلوماتية القانونية.
- لجنة الشؤون والعلاقات الدولية.
- لجنة السجون.
- لجنة مقاومة التوطين والتطبيع.
- لجنة البيئة.
- لجنة المرأة.

- لجنة الملكية الفكرية والادبية.
 - لجنة الاسرة.
 - لجنة النشاطات الرياضية.
 - لجنة العلاقات العامة وتنظيم الاحتفالات.
 - لجنة تنظيم وتطوير علاقة المحامي بالادارات العامة.
 - لجنة الثقافة والتراث.
 - لجنة دراسة اتفاقية الاتعاب.
 - لجنة متابعة الاداء القضائي.
 - لجنة شؤون المتدرجين.
 - لجنة الضمان الصحي.
- وأطلقت النقيبة أعمالها تباعاً عبر إجتماعات حضرتها شخصياً زودت أعضاء اللجان خلالها بالتوجيهات وسبل العمل متمنية لها أن تلعب الدور المتوخى منها بكل جدية وإخلاص.
- وقد واكبت وتابعت أعمال تلك اللجان عن كثب بصورة مستمرة طيلة العام المنصرم. وقد نُشرت في أعداد مجلة العدل الثالث للعام ٢٠١٠ تقارير مفصلة عن أعمال بعض اللجان.
- والجدير ذكره أنه بالإضافة الى اللجان التي كانت معيّنة من قبل النقباء السابقين منذ سنوات إستحدثت النقيبة لجنّتين جديدتين رأّت من الضروري وجودهما وهي لجنة الثقافة والتراث ولجنة شؤون المتدرجين.

خاتمة:

أيها الزملاء والزميلات،

على مدى عام، جعلت نقابة المحامين منحةً تنشط فيها العطاءات، وتتواصل الدراسات، وتوضع البرامج، وتطلق المشاريع، وتزدحم النشاطات، وتقوم المشاغل، وتزدهر الورش، وكان ذلك كله وفقاً لخطط مرسومة، وتحقيقاً لأهداف وطموحات راودتنا جميعاً.

أيها الزملاء والزميلات،

أمّا الآن، وقد اطلّعت على جملة ما نهضتُ به نقابتكم خلال السنة المنصرمة، فإنني أدعوكم إلى الإفصاح الجهير عما يُخالج ضمائركم من آراء أو اقتراحات، مذكرةً إياكم بأنكم في ساحة الديمقراطية الحقة واقفون، ولأنصع تجلياتها شاهدون؛ كما أدعوكم إلى الإقبال الكثيف على إنتخاب أربعة أعضاء لمجلس النقابة يحلّون محلّ أربعة يخرجون، ولا تقيمون في ذلك وزناً إلاّ لاعتبارات مهنيّة محضة.

اللهم اشهد بأنني أقمتُ الميزان، وبأنني ما توخيتُ إلاّ مصلحةَ المحامين غايّةً، وبأنني ما سعيتُ إلاّ إلى مجد لبنان هدفاً.

أيها الزملاء والزميلات،

إلى عامٍ آخر، وإلى نشاطٍ أكبر، وإلى إنجازاتٍ أكثر.

عشتم،

عاشت نقابة المحامين في بيروت،

عاش لبنان!

أمل فايز حداد

بيروت في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٠

نقابة المحامين في بيروت